مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١

الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بين بريطانيا – والكويت
١٩٦١-١٩٧٠
(دراسة في الوثائق البريطانية)

م: فوزية عبد الله سعيد
قسم التاريخ/ كلية التربية / جامعة دهوك.

البريد الإلكتروني Email : Fawziya.saeed@uod.ac

الكلمات المفتاحية: الكويت – بريطانيا– اتفاقيات– استقلال– امتيازات.

كيفية اقتباس البحث
سعيد ، فوزية عبد الله ، الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بين بريطانيا – والكويت ١٩٦١-١٩٧٠ (دراسة في الوثائق البريطانية)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، كانون الثاني ٢٠٢٦،المجلد:١٦ ،العدد:١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Economic and Cultural Agreements between Britain and Kuwait 1961- 1970 (A Study of British Documents)

M: Fawzia Abdullah Saeed
Department of History / College of Education / University of Duhok

Keywords : Kuwait – Britain – agreements -aliastiqla - privileges .

How To Cite This Article
Saeed, Fawzia Abdullah, Economic and Cultural Agreements between Britain and Kuwait 1961- 1970(A Study of British Documents), Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, January 2026,Volume:16,Issue 1.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The economic and cultural agreements between Britain and Kuwait during the period from 1961 to 1970 were considered among the most significant agreements globally, given Kuwait's strategic location at the head of the Arabian Gulf and its growing economic importance as a source of massive investments in Britain. Furthermore, Kuwait was in the early stages of its independence, prompting the British government to sign a series of diverse agreements (economic and cultural) to maintain its dominance and influence in the region.

After Kuwait gained independence in 1961, British-Kuwaiti relations witnessed significant development. The relationship transformed from one of protection to a partnership supported by cooperation in defense, security, investment, education, and culture. As a result, both sides signed a number of agreements. The British priority was not limited to preserving traditional interests but centered on formulating a new model of soft hegemony that would transform the previous dependency into an unequal, yet legal, partnership. Among these agreements, on December 29, 1965, the two parties signed an agreement between the Post Office of Great Britain and Northern Ireland and the Post Office of the State of

Kuwait concerning the exchange of money orders, which consisted of twenty-seven articles.

On December 16, 1970, an agreement known as "The Unlawful Seizure of Aircraft" was signed. Additionally, on November 14, 1970, the British and Kuwaiti governments agreed to sign an agreement regarding methods to prohibit and prevent the illicit import, export, and transfer of ownership of cultural property, and so on.

Kuwait leveraged these agreements to accelerate its state-building process, establish government institutions, and gain international legitimacy. Kuwait also successfully transformed its wealth into a tool for purchasing security, building the state, and negotiating its position in the new world order.

الملخص

اعتبرت الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بين بريطانيا والكويت خلال الفترة الممتدة (١٩٦١– ١٩٧٠) واحدة من اهم الاتفاقيات في العالم نظراً لموقع الكويت الاستراتيجي على رأس الخليج العربي، وأهميتها الاقتصادية المتزايدة كاستثمارات ضخمة في بريطانيا، فضلاً عن ان الكويت كانت في بداية استقلالها لذلك حاولت الحكومة البريطانية توقيع سلسلة من الاتفاقيات المتنوعة (اقتصادية – وثقافية) ،للحفاظ على هيمنتها ونفوذها في تلك المنطقة. فبعد أن حصلت الكويت على استقلالها عام ١٩٦١ شهدت العلاقات البريطانية – الكويتية تطوراً.

اذ تحولت العلاقات بينهما من علاقة حماية إلى شراكة مدعومة بالتعاون في مجالات الدفاع والأمن والاستثمار والتعليم والثقافة، ونتيجة لذلك وقع الجانبان عدداً من الاتفاقيات بينهما، أذ لم تكن الاولوية البريطانية مقتصرة على الحفاظ على المصالح التقليدية بل تمحورت حول صياغة نموذج جديد للهيمنة الناعمة يحول التبعية السابقة ألى شراكة غير متكافئة لانها قانونية، ومنها هذه الاتفاقيات وقع الطرفان في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٦٥ اتفاقية بين إدارة البريد في لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وإدارة البريد في دولة الكويت بشأن تبادل الحوالات المالية وقد تكونت من سبعة وعشرين مادة.

وفي السادس عشر من كانون الأول ١٩٧٠ بتوقيع إلى توقيع اتفاقية عرفت باسم" الاستيلاء غير المشروع على الطائرات، كما واتفقت الحكومتان البريطانية والكويتية في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠، على توقيع اتفاقية بشأن وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة... الخ

وقد استغلت الكويت هذه الاتفاقيات لتسريع عملية بناء الدولة والمؤسسات الحكومية واكتساب الشرعية الدولية كما ونجحت الكويت في تحويل ثروتها الى أداة لشراء الأمن وبناء الدولة والتفاوض على موقعها في العالم الجديد.

المقدمة

شهدت العلاقات البريطانية – الكويتية بعد الاستقلال تطوراً كبيرا في كافة المجالات لاسيما الاقتصادية والثقافية، أطرته بعدد من الاتفاقيات الموقعة بينهما في المجالات الاقتصادية والثقافية، وقد مثلت تلك الاتفاقيات انطلاقة مهمة لاسيما بعد الاستقلال، ودونت تلك الاتفاقيات سجلاً في مجالات التعاون بينهما.

برزت أهمية البحث في كونه سلط الضوء على الاتفاقيات بين بريطانيا كدولة عظمى من جهة والكويت كدولة مستقلة حديثاً، وقد اختير عام ١٩٦١ كونه شهد استقلال الكويت ، في حين اختير عام ١٩٧٠، كنهاية للبحث كونه شهد تطورات سياسية في بريطانيا تمثل بتولي حكومة حزب المحافظين السلطة في البلاد، وقد غيرت تلك الحكومة من سياستها تجاه منطقة الخليج العربي.

تكون البحث من مقدمة وثلاثة محاور وخاتمة جاء المحور الأول بعنوان : نبذه تاريخية عن الاتفاقيات بين بريطانيا والكويت(١٩٤٩– ١٩٦٣)" وأعطي المحور الثاني عنوان :" الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا والكويت من الاستقلال حتى عام ١٩٧٠، وتطرق المحور الثالث إلى :" الاتفاقيات الثقافية بين بريطانيا والكويت من الاستقلال حتى عام ١٩٧٠. اعتمد البحث على عدد من الوثائق البريطانية الغير منشورة جاء في مقدمتها:

وثائق الأرشيف الوطني البريطاني المعنونة:,(The National Archives)، والمختصرة (TNA)، وقد احتوى الأرشيف على مجموعة كبيرة من الوثائق التي تناوبت الاتفاقيات البريطانية مع كافة الدول ومن ضمنها الكويت ، وكذلك اعتمد البحث على وثائق وزارة الخارجية البريطانية المعنونة (Foreign Offic)، والمختصرة (FO)، واحتوت على محاضر ووثائق وزارة الخارجية التي دونت فيها الاتفاقيات مع الكويت خلال فترات مختلفة .

أولاً: نبذه تاريخية عن الاتفاقيات بين بريطانيا والكويت (١٩٤٩– ١٩٦٣):

عدت الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية صورة من صور التكامل الاقتصادي والاستثماري والثقافي بين الدول، والتي ساعدت على خفض المعوقات التي واجهت تنظيم الاقتصاد، وعلى الجانب الآخر استفادت الدولة الأخرى من الاتفاقيات الدولية، إذ اعتبرت سوق عفيت فيه منتجاتهم من الرسوم الجمركية، إلى جانب ذلك ساعدت الاتفاقيات الاقتصادية على إقامة علاقات اقتصادية

قوية بين الدول، مما ساهم في الاستقرار والسلام الشامل فيما بينها. وشملت الاتفاقيات الاقتصادية تبادل السلع والخدمات والاستثمار وتنظيم الملاحة الجوية بين البلدين.

عقدت الكويت وبريطانيا اتفاقية الخدمات الجوية في العاشر من اب ١٩٤٩، وقد تضمنت الاتفاقية خمسة عشر مادة وملحقين، ابرزها ،اذ نصت المادة الأولى :" موافقة الحكومة الكويتية على منح الحكومة البريطانية حقوقاً وامتيازات لم تمنحها دون غيرها، للقيام وحفظ وإدارة واستعمال الملاحة الجوية ضمن بنود ونصوص التي أقرت في الاتفاقية"[١].

وتضمنت المادة الثانية قيام الحكومة البريطانية بتعيين وكلاء لها في الكويت لتسيير أعمالها، وتنظيم الملاحة الجوية وفق نصوص المعاهدة، ونصت المادة الثالثة:" **تطبق الاتفاقية ونصوصها على نظام المواصلات والذي تضمن برقيات المواصلات، والشفرة، ووضع علامات للطائرات الجوية ولإضاءة**"[٢]، وتضمنت المادة الرابعة للحكومة البريطانية ووكلائها الحق في استلام البرقيات بالنيابة عن انفسهم وعن غيرهم، في حين نصت المادة السابعة على تقديم طلبات لاستخدام الطائرات الجوية من قبل الدولتين، تضمنت الثانية عشر على قيام الحكومة البريطانية باستيفاء الرسوم في حالة هبوط الطائرات في المطارات، أما المادة الرابعة عشر فقد نصت على :" **قيام الحكومة البريطانية بتأجير المطارات بمبلغ سنوي قدرة الف جنية إسترليني، ومبلغ اخر عن الرسوم الجمركية عن الوقود ولزيوت لتزويد الطائرات بما تحتاجه**"[٣].

أما المادة الخامسة عشر فاعتبرت النظم والمواد الموجودة في الملحقين مواد من ضمن الاتفاقية وواجب تنفيذها، وانظم الملحق الأول الملاحة الجوية اذ لا يجوز هبوط إي طائرة ألا بموافقة الحكومة الكويتية، وكذلك عدم هبوط الطائرات ألا في المطارات المخصصة لها، في حين فقد تضمن عدن تحمل الحكومة الكويتية أي خسائر تتعرض لها الطائرات في المطارات الكويتية، ودفع رسوم عن هبوط الطائرات في المطارات الكويتية[٤].

شهدت الكويت في عام ١٩٥٠ تطورات سياسية مهمة تمثلت بتولي الشيخ عبد الله السالم الصباح [٥]، الحكم في الخامس والعشرين من شباط ١٩٥٠، لتدخل الكويت في علاقات اقتصادية جديدة مع الحكومة البريطانية وقد توجت تلك العلاقات بتوقيع اتفاقيات اقتصادية مع بريطانيا[٦]، وقد عدت اتفاقية الخدمات الجوية بين بريطانيا والكويت، الموقعة في الخامس من ايلول١٩٥٠، بمثابة معاهدة أرست الإطار القانوني للنقل الجوي التجاري بين البلدين، مُحددةً حقوق شركات الطيران في الطيران عبر أراضيهما، واستقبال وتوصيل الركاب والبضائع، ومُحددةً المسارات والشروط الأخرى للخدمات الجوية، وقد تكونت الاتفاقية من خمسة عشر مادة، ابرزها

وضع إطار قانوني والذي نص على:" **إبرام عقد رسمي بين بريطانيا والكويت لتنظيم النقل الجوي التجاري بين أراضيهما**"، ونصت على منح حقوق الشركات :" **تحديد حقوق شركات الطيران من كلا البلدين في تشغيل خدمات جوية دولية، بما في ذلك حق التحليق فوق أراضيهما والتوقف لأغراض تجارية أو غير تجارية**"، وتحديد المسارات المعينة التي يمكن لشركات الطيران تشغيلها، فضلاً إلى النقاط الوسيطة والنقاط اللاحقة التي يمكن خدمتها[٧] ، عقدت الحكومتان البريطانية والكويتية في الخامس من مارس ١٩٥٤ اتفاقية نفطية، وقد تكونت من خمسة عشر مادة ابرزها:

المادة الأولى : عدت شركة دارسي(Darcy) [٨]، البريطانية المسؤول الأول عن امتياز النفط في الكويت، أما المادة الثانية فتضمن يجوز لأي شركة أخرى يتم أنشائها في بريطانية العمل في الامتياز وفقاً لعدة شروط الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الحكومة البريطانية وتكون الشركة بريطانية مسجلة فيها، أما المادة الرابعة فتضمنت عدم جواز نقل العمل بالامتياز من شركة دارسي إلى أي شركة أخرى ألا بموافقة الحكومة البريطانية، ونصت المادة التاسعة على:" **يجب ان يكون الموظفين في الشركة رعايا بريطانيون ويتمتعون بكافة الحقوق والامتيازات**"[٩] .

عقدت الحكومة البريطانية والحكومة الكويتية اتفاقية الخدمات الجوية في أراضيهما في الرابع والعشرين من أيار ١٩٦٠، وتكونت الاتفاقية من احد عشر مادة، وقد حددت المادة الأولى الأماكن التي عملت عليها الشركات البريطانية [١٠]، وأعطت المادة الثالثة الحقوق ألي تم الاتفاق عليها والتي نصت على ان تطير الطائرات عبر أراضي الفريقين دون هبوط، ووقوف الطائرات من غير أمور النقل، ووقوفها في الأماكن المحدد لها، وتضمنت المادة الرابعة إعفاء الطائرات الجوية للبلدين من الرسوم الجمركية وأجور قطع الغيار والتفتيش، ونصت المادة الثامنة على حق الدولتين في استخدام العملات الخاصة بهما في أراضيهم، ونصت المادة الحادية عشر على التفاوض بين البلدين في حالة الخلاف بينهما حول احد بنود الاتفاقية ، ونصت الثانية عشر على في حالة قيام احد الفريقين بأنهاء الاتفاقية بضرورة أخبار الفريق الأخر، ونصت المادة الأخيرة على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ عند توقيعها من قبل الدولتين[١١].

ثانياً: الاتفاقيات الاقتصادية بين بريطانيا والكويت من الاستقلال حتى عام ١٩٧٠:

شهدت الكويت في عام ١٩٦١ تطورات سياسية مهمة تمثلت بحصولها على استقلالها من بريطانيا في التاسع عشر من تموز ١٩٦١، وكان ذلك إيذاناً منه ببناء دولة كاملة السيادة مستقلة القرار على مقدراتها ومواردها، وبلغت الكويت لحظة الاستقلال المفصلية بخطوات مدروسة من

الشيخ عبدالله السالم، اذ عمل على تحقيق الاستقلال وإعلان الدستور بعد أن سارت البلاد نحو التطور في كافة المجالات(١٢).

شهدت العلاقات البريطانية – الكويتية تطوراً بعد الاستقلال ، اذ تحولت العلاقات بينهما من علاقة حماية إلى شراكة استراتيجية متينة، مدعومة بالتعاون في مجالات الدفاع والأمن والاستثمار والتعليم والثقافة، ونتيجة لذلك وقع الجانبان عدداً من الاتفاقيات بينهما(١٣)، اذ قام الطرفان بأجراء مباحثات حول تعديل الاتفاقية الجوية الموقعة في عام ١٩٦٠، وقد تم الاتفاق في التاسع عشر من اب ١٩٦٢ على أجراء تعديل في الملحق الثاني من المعاهدة وقد نص على تعديل المسار الأول من القسم الأول من الجدول الملحق باتفاقية الخدمات الجوية ليقرأ على النحو التالي: لندن– دوسلدورف أو فرانكفورت –زيورخ أو جنيف–روما–إسطنبول أو بيروت أو دمشق أو عمان أو القاهرة–بغداد أو عبادان–الكويت–البحرين–الدوحة–كراتشي وما بعدها.وستكون حكومة جلالتها في بريطانيا مستعدة، في الوقت نفسه، للموافقة على تعديل مماثل للمسار من القسم الثاني من الجدول الملحق بالاتفاقية المذكورة أعلاه، بحيث يكون نصه كما يلي:" **الكويت–عبادان أو بغداد–القاهرة أو دمشق أو بيروت أو إسطنبول–طرابلس ليبيا أو روما–جنيف أو زيورخ–فرانكفور أو دوسلدورف أو هامبورغ–نيس أو باريس–لندن**"(١٤).

وقع الطرفان في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٩٦٥ اتفاقية بين إدارة البريد في لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وإدارة البريد في دولة الكويت بشأن تبادل الحوالات المالية وقد تكونت من سبعة وعشرين مادة منها ما نصت عليه المادة الأولى:" **في هذه الاتفاقية، يشمل تعبير المملكة المتحدة بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية وجزر القنال وجزيرة مان**" وأشارت المادة الثانية إلى انه بين بريطانيا من جهة والكويت من جهة أخرى، تبادل منتظم للأوامر المالية وفقًا لأحكام تلك الاتفاقية(١٥).

وحددت المادة الرابعة مكاتب الصيرفة المسؤولة عن التحويل المصرفي والمالي بين البلدين اذ اعتبر مكتب الصرافة هو مكتب تشيسترفيلد (Chesterfield)عن بريطانيا، ومن الكويت مكتب الكويت، واشترطت المادة الخامسة: لكل إدارة بريدية صلاحية تحديد، حسب الظروف، معدلات العمولة المفروضة على الحوالات المالية التي صدرتها، شريطة أن تبلغ الإدارة الأخرى بتعريفة الرسوم أو معدلات العمولة المقررة بموجب تلك الاتفاقية، وتؤول العمولة إلى الإدارة المصدرة؛ .ولكن منحت إدارة بريد بريطانيا إدارة بريد الكويت نصف بالمائة (١%)على مبلغ الحوالات المالية الصادرة في بريطانيا والقابلة للدفع في الكويت، ومنحت إدارة بريد الكويت بدلًا مماثلًا

لإدارة بريد بريطانيا على الحوالات المالية الصادرة في الكويت والقابلة للدفع في المملكة المتحدة[١٦].

وحددت المادة العاشرة تحويل الشخص الذي أراد التحويل المالي بين البلدين بما نصه:" **يُطلب من كل طالب حوالة مالية تقديم، إن أمكن، اللقب الكامل والاسم المسيحي أو الشخصي أو على الأقل الحرف الأول من اسم مسيحي أو شخصي واحد لكلٍّ من المُرسِل والمستفيد، أو اسم الشركة المُرسِلة أو المُستفيدة، وعنوان المُرسِل والمستفيد، ومع ذلك، إذا تعذر ذكر اسم مسيحي أو شخصي أو الحرف الأول، يجوز إصدار الحوالة المالية على مسؤولية المُرسِل**"[١٧].

ونصت المادة الثانية عشر على :" **تظل الحوالة البريدية الصادرة في بريطانيا مستحقة الدفع في الكويت لمدة ستة أشهر بعد انقضاء شهر الإصدار، بينما تظل الحوالة البريدية الصادرة في الكويت مستحقة الدفع في بريطانيا لمدة اثني عشر شهرًا بعد انقضاء شهر الإصدار، ويُعاد مبلغ كل حوالة بريدية لم تُدفع خلال المدة المحددة إلى إدارة بريد بلد الإصدار لمعالجتها وفقًا للوائح تلك الإدارة**"[١٨].

وأشارت المادة الثالثة إلى خضوع الحوالات المالية المرسلة من بلد إلى آخر فيما يتعلق بالإصدار للأنظمة المعمول بها في بلد المنشأ[١٩]، وفيما يتعلق بالدفع للأنظمة المعمول بها في بلد المقصد، ونوهت المادة الخامسة عشر إلى :" **يُبلّغ مكتب الصرافة في الكويت مكتب الصرافة في بريطانيا بتفاصيل المبالغ المستلمة للدفع في المملكة المتحدة، ويُبلّغ مكتب الصرافة في بريطانيا مكتب الصرافة في الكويت بتفاصيل المبالغ المستلمة للدفع في الكويت وتُستخدَم قوائم إشعارات مشابهة للنموذجين المرفقين "ب و ج"، وتُرسَل كل قائمة من هذه القوائم بأول بريد متوفر بعد إصدار الحوالات المالية المتعلقة به**"[٢٠].

ونوهت المادة العشرين إلى تُرقَّيم الحوالات المالية المُدرَجة في قائمة الإشعارات تسلسليًا، بحيث تبدأ السلسلة كل سنة تقويمية بالرقم(١)، وعرَف الرقم الذي حملته الحوالة المالية في القائمة برقمها الدولي، كما رقمت القوائم تسلسليًا، بحيث بدأت السلسلة كل سنة بالرقم (١)، وأشارت المادة الأخيرة إلى ما نصه:" **يجوز لكل إدارة بريدية اعتماد أي قواعد إضافية إذا لم تكن متعارضة مع الأحكام السابقة من أجل تأمين أفضل ضد الاحتيال، أو من أجل تحسين عمل النظام بشكل عام، بشرط أن تبلغ كل هذه القواعد الإضافية إلى الإدارة الأخرى** "[٢١].

وقع الطرفان في الثاني عشر من شهر كانون الأول ١٩٦٧، اتفاقية الاعتراف المتبادل بشهادات حمولة السفن، وفقد تكونت الاتفاقية من ثلاثة مواد، جاءت المادة الأولى لتوضح ان السفن

البريطانية لديها شهادات وطنية صادرة من السلطات المختصة في بريطانيا ، وعليه اعتمدت السلطات الكويتية على تلك التقارير، وبالمقابل أوضحت المادة الثانية من الاتفاقية، ان السلطات البريطانية ستعترف بحمولة السفن الكويتية التي لديها شهادات وطنية صادرة من السلطات المختصة في الكويت، وتكونت المادة الثالثة من ثلاثة نقاط[٢٢]:

١)يجوز للحكومة البريطانية الموافقة على الاتفاق في أي وقت شرط إبلاغ الحكومة الكويتية خطيا بذلك.

٢)يشمل الاتفاق الدولتين بريطانيا– والكويت.

٣)يجوز الغاء الاتفاق شرط إبلاغ الطرف الأخر خلال مدة (١٢) شهرا.

جرت مباحثات بين البلدين استمرت سنة توصل خلالها الطرفان في السادس عشر من كانون الأول ١٩٧٠ بتوقيع إلى توقيع اتفاقية عرفت باسم" الاستيلاء غير المشروع على الطائرات" وقد تكونت من مقدمة ومادتين نصت المادة الأولى على:" **أي شخص على متن طائرة أثناء الطيران: بشكل غير قانوني، أو باستخدام القوة أو التهديد بها، أو بأي شكل آخر من أشكال الترهيب، أو الاستيلاء على تلك الطائرة أو ممارسة السيطرة عليها، أو محاولة القيام بأي فعل من هذا القبيل، أو يعتبر شريكًا لشخص يقوم أو يحاول القيام بأي فعل من هذا القبيل – يرتكب جريمة يشار إليها فيما بعد باسم "الجريمة"**[٢٣].

في حين نصت المادة الثانية من الاتفاقية على انه:" **يفتح باب التوقيع على الاتفاقية لجميع الدول في موسكو ولندن وواشنطن، ويجوز لأي دولة لم تُوقّع على هذه الاتفاقية قبل دخولها حيز النفاذ ، الانضمام إليها في أي وقت، وكذلك خضعت هذه الاتفاقية للتصديق من الدول الموقعة عليها، تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ التصديق عليها**"[٢٤].

ثالثاً: الاتفاقيات الثقافية بين بريطانيا والكويت من الاستقلال حتى عام ١٩٧٠ :

اتسمت العلاقات الثقافية بين بريطانيا والكويت بالقدم والتطور، وتجسدت في مجالات متعددة مثل التعليم، والسياحة، وتبادل الخبرات في جانب الطاقة، فضلاً عن تبادل الخبرات فيما يتعلق بجانب البيئة، وقد توجت تلك العلاقات خلال فترة الممتدة من الاستقلال حتى عام ١٩٧٠ بمجموعة من الاتفاقات منها اتفاقية:

وقعت الحكومة البريطانية والكويتية معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي تحت الماء في الخامس عشر من اب ١٩٦٣، وقد تضمنت الاتفاقية ثلاثة بنود[٢٥]، نص البند الأول :" **يتعهد كل طرف من أطراف هذه المعاهدة بحظر ومنع وعدم إجراء أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية، أو أي تفجير نووي آخر، في أي مكان يخضع**

لولايته أو سيطرته في الغلاف الجوي؛ أو خارج حدوده، بما في ذلك الفضاء الخارجي؛ أو تحت الماء، بما في ذلك المياه الإقليمية أو أعالي البحار، أو في أي بيئة أخرى إذا تسبب هذا التفجير في وجود حطام مشع خارج الحدود الإقليمية للدولة التي يُجرى هذا التفجير تحت ولايتها أو سيطرتها .ويُفهم في هذا الصدد أن أحكام هذه الفقرة الفرعية لا تُخل بإبرام معاهدة تُفضي إلى حظر دائم لجميع التفجيرات التجريبية النووية، بما في ذلك جميع هذه التفجيرات تحت الأرض، والتي تسعى الأطراف، كما ذكرت في ديباجة هذه المعاهدة، إلى تحقيقها. ويتعهد كل طرف من أطراف هذه المعاهدة بالامتناع، علاوة على ذلك، عن التسبب في أو تشجيع أو المشاركة بأي شكل من الأشكال في تنفيذ أي تفجير تجريبي للأسلحة النووية، أو أي تفجير نووي آخر، في أي مكان من شأنه أن يحدث في أي من البيئات الموصوفة"[٢٦].

وتضمن البند الثاني يجوز لأي طرف اقتراح تعديلات على هذه المعاهد، ويُقدَّم نص أي تعديل مقترح إلى الحكومات الثانية، ونص البند الثالث على:" **تخضع هذه المعاهدة للتصديق من الدول الموقعة عليها، وتُودع وثائق التصديق والانضمام لدى حكومات الأطراف الأصلية – المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والكويت**"[٢٧].

وقع الجانبان في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٦٦ ، اتفاقية ثقافية تضمنت احد عشر مادة تضمنت المادة الأولى تشجع الحكومات المتعاقدة بشكل متبادل التعاون التعليمي والعلمي والثقافي بين البلدين من خلال–الزيارات التي قام بها أساتذة الجامعات والمدرسون والأشخاص الذين يعملون في مجال البحث العلمي والتقني بما في ذلك توفير المرافق اللازمة لجميع هؤلاء وتقاسم خريجي الجامعات المؤهلين بشكل مناسب والعلماء والتقنيين والباحثين من كل بلد في برامج التدريب ودورات التدريب المهني في البلد الآخر، بما في ذلك توفير المرافق اللازمة لمثل تلك الدراسة والبحث والتدريب ، وتوسيع الدراسات في لغة وآداب كل بلد في الجامعات أو المؤسسات التعليمية الأخرى في البلد الآخر، دولة[٢٨]؛ التعاون، من خلال اتفاقيات خاصة قابلة للتطبيق في كل حالة، في المشاريع الرامية إلى ضمان الحفاظ على تراثهم الثقافي وحضارتهم؛ وتعزيز الروابط بين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى في البلدين بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن المعايير المقبولة للطرفين في التعليم،إنشاء المراكز والمؤسسات الثقافية والتعليمية في بلد الطرف الآخر بالشروط التي يتم الاتفاق عليها في كل حالة ووفقاً للقوانين والممارسات المعمول بها في البلد الذي يجوز فيه افتتاح مثل هذه المراكز والمؤسسات[٢٩].

ونصت المادة الخامسة على:" **تعمل الحكومات المتعاقدة على تشجيع التعاون بين المنظمات المهنية والمؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية داخل أراضيها**" ، في حين نصت المادة

السادسة على تعهد الحكومتان بتسهيل زيارات الطلاب والعلماء والخبراء من الدولة الأخرى إلى المتاحف والمكتبات والمنظمات أو المؤسسات التعليمية والعلمية والثقافية داخل أراضيها [٣٠]، ونصت المادة التاسعة:" **لا يؤثر أي شيء من الاتفاقية على التزامات أي شخص بالامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها في أراضي الحكومتين فيما يتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم ومغادرتهم** [٣١].

جرت مباحثات بين بريطانيا والكويت، وقد توصل الطرفان في الأول كانون الأول ١٩٦٩ إلى اتفاق بشأن الخدمات الاستشارية ومرافق التدريب، وقد طلبت الحكومة البريطانية من الحكومة الكويتية ضمانات بأن أي معلومات وتكنولوجيا تُتاح للكويت من المملكة المتحدة أو منها بموجب اتفاقية الاستشارات والتدريب المشار إليها أعلاه، وأي مواد ومعدات ومرافق نووية تُزود بها الكويت من المملكة المتحدة أو منها فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية، ستُستخدم للأغراض السلمية فقط، ولن تُستخدم لتطوير أو تصنيع أو تفجير أي جهاز نووي متفجر، أو لإجراء أبحاث في مجال تطوير أو تصنيع أو تفجير مثل هذا الجهاز النووي المتفجر[٣٢].

اتفقت الحكومتان البريطانية والكويتية في الرابع عشر من تشرين الثاني ١٩٧٠ ، على توقيع اتفاقية بشأن وسائل حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة[٣٣].

تكونت الاتفاقية من ست وعشرين مادة، نصت المادة الأولى على :" **ولأغراض هذه الاتفاقية، يعني مصطلح "الممتلكات الثقافية"الممتلكات التي تحددها كل دولة على وجه التحديد، لأسباب دينية أو دنيوية، باعتبارها ذات أهمية لعلم الآثار، أو ما قبل التاريخ، أو التاريخ، أو الأدب، أو الفن، أو العلم، والتي تنتمي إلى الفئات التالية: مجموعات وعينات نادرة من الحيوانات والنباتات والمعادن وعلم التشريح، والأشياء؛ والممتلكات المتعلقة بالتاريخ، بما في ذلك تاريخ العلوم والتكنولوجيا والتاريخ العسكري والاجتماعي، وحياة الزعماء الوطنيين والمفكرين والعلماء والفنانين والأحداث ذات الأهمية الوطنية؛ منتجات الحفريات الأثرية عناصر من المعالم الفنية أو التاريخية أو المواقع الأثرية التي تم تقطيعها؛ الآثار التي يزيد عمرها عن مائة عام، مثل النقوش والعملات والأختام المنقوشة؛ لأشياء ذات الأهمية الإثنولوجية؛ الممتلكات ذات الأهمية الفنية**"[٣٤].

وأشارت المادة السابعة عشر من الاتفاقية إلى ان استيراد أو تصدير أو نقل ملكية الممتلكات الثقافية خلافاً للأحكام المعتمدة بموجب تلك الاتفاقية من قبل الدول الأطراف فيها عملاً غير

مشروع، ونصت المادة السابعة عشر على :" **يجوز للدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تطلب المساعدة الفنية من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وخاصة فيما يتعلق بما يلي، المعلومات والتعليم؛ الاستشارة والمشورة من الخبراء؛ التنسيق والترتيبات الجيدة**" [٣٥]"

الخاتمة

١)شكلت الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بين بريطانيا والكويت خلال الفترة الممتدة (١٩٦١-١٩٧٠) واحدة من اهم الاتفاقيات في العالم بحكم ان الكويت كانت في بداية استقلالها لذلك حاولت الحكومة البريطانية توقيع سلسلة من الاتفاقيات المتنوعة (اقتصادية – وثقافية)،للحفاظ على هيمنتها ونفوذها في تلك المنطقة المهمة في العالم.

٢)تكمن أهمية الكويت لبريطانيا في موقعها الاستراتيجي التاريخي، وأهميتها الاقتصادية المتزايدة كاستثمارات ضخمة في بريطانيا، فضلاً عن المميزات الثقافية لذلك سعت بريطانيا للحفاظ على نفوذها في الخليج عبر حماية الكويت من التهديدات الخارجية، لذلك عقدت مع الكويت سلسلة كبيرة من الاتفاقيات حصلت بموجبها على امتيازات ومكاسب لم تحصل عليها في دولة أخرى .

٣) شمل الاتفاقيات الثقافية بين بريطانيا والكويت مجالات متعددة مثل التعليم، والتبادل الطلابي، والفعاليات الثقافية، والمعارض، والبحوث، والبيئة، وتم خلال تلك الاتفاقيات تعزز التعاون بين بريطانيا والكويت .

الهوامش :

[1]The National Archives, Foreign Office, 93/137/5c/0: 0, Air Traffic Agreement, Annexes and Exchanges of Letters - (United Kingdom : Kuwait), 21-Jun-1949.

[2]Ibid.

[3]Ibid.

[4]Ibid.

[٥]عبد الله سالم الصباح، ولد في ١٨٩٥ في الكويت وهو الأمير الحادي عشر تولى الحكم بعد ابن عمه الشيخ احمد جابر الصباح تسلم مقاليد الحكم الرسمي في ٢٥ شباط ١٩٥٠ وحصلت الكويت على استقلالها في عهده، لقب بابي الاستقلال وأبو الكويت وأبو النهضة الحديثة تعرض لوعكة صحية أثناء افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمه في ٢٣ تشرين الأول ١٩٦٥ مما جعله يلازم فراشه إلى حتى وفاته في ١٩٦٥. للمزيد ينظر: احمد البغدادي، الشيخ عبد الله سالم الصباح انساناً ورجل دولة، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤.

[٦]الحياة السياسية في الكويت خلال مدة ١٩٦١ _١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كليه الآداب والعلوم الإنسانية، جامعه آل البيت، الأردن، ٢٠١٧، ص١١.

[7]TNA: FO 93/137/5c/0: 0, Air Services Agreement (United Kingdom : Kuwait), 5-Sep-1950

(٨) دارسي : وهي شركة مساهمة كان رأسمالها مليونا باون إسترلينياً أسسها وليم نوكس دارسي مواطن بريطاني من مقاطعة ديفونشير، شخص مغامر يبحث عن النجاح والغنى، علماء الآثار المهتمين بالفنون الفارسية الذي يؤكد احتمالات وجود النفط في بلاد فارس ، مما شجعه للمضي في طريق المغامرة والبحث عن الذهب الأسود في بلاد فارس للمزيد ينظر : طاهر خلف البكاء ، صفحات من التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١–١٩٣٣ ، مجلة كلية التربية ، العدد ٣ ، ١٩٩٥ ، ص٣٤ .

(9)FO371/104395, Agreements between the Ruler of Kuwait and the Darcy Kuwait Oil Company and the Kuwait Oil Company,24 May1960

(10)Ibid.

(11)Ibid.

(١٢) رجاء حسن الميناوي، الكويت التطور والبناء، دار المعتز للنشر، الكويت، ٢٠١٦، ص ٢٤٤.

(١٣) نجاة عبد القادر الجاسم، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الجزء٢، الكويت، ٢٠١٠، ص٩٨.

(14)TNA, FO 93/137/30/0: 0, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of Kuwait amending the Schedule to the Air Services Agreement signed at Kuwait on 19 August1962

(15)TNA, FO 93/137/22/0: 0, Agreement between the Postal Administration of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Postal Administration of the State of Kuwait for the Exchange of Money Order, 29-Dec-1965.

(16)FO371/181270, AGREEMENT BETWEEN THE POSTAL ADMINISTRATION OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE POSTAL ADMINISTRATION THE STATE OFOF KUWAIT FOR THE EXCHANGE OF MONEY ORDERS, 29-Dec-1966

(17)Ibid.

(18)TNA, FO 93/137/22/0: 0, Agreement between the Postal Administration of the UnitedKingdom ofGreat Britain and Northern Ireland and the Postal Administration of the State of Kuwait for the Exchange of Money Order, op cat

(19)Ibid.

(20)FO371/181270, AGREEMENT BETWEEN THE POSTAL ADMINISTRATION OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE POSTAL ADMINISTRATION THE STATE OFOF KUWAIT FOR THE EXCHANGE OF MONEY ORDERS, op cat

(21)TNA, FO 93/137/22/0: 0, Agreement between the Postal Administration of the UnitedKingdom ofGreat Britain and Northern Ireland and the Postal Administration of the State of Kuwait for the Exchange of Money Order, op cat

(22)TNA, FO 93/175/001/0: 0, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Kuwait concerning the Mutual Recognition of Tonnage Certificates of Merchant Ships, 12-Dec-1967

(23)FO371/181270, Signing an agreement known as "Unlawful Seizure of Aircraft",12-Dec-1970

(24)FO371/181270, Signing an agreement known as "Unlawful Seizure of Aircraft", op cat

(25)FO371/181270, Treaty banning nuclear weapons tests in the atmosphere, in outer space and underwater, 15 August 1963.

(26)TNA, FO 93/1/727A/0: 0, Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere, in Outer Space and Under Water [London version], 15 August 1963
(27)Ibid.
(28)TNA, FO.93/137/020/0: 0, Cultural Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Kuwait, 26-Nov-1966
(29)FO371/181270, Cultural Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Kuwait, 26-Nov-1966,.
(30)Ibid.
(31)TNA, FO.93/137/020/0: 0, Cultural Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Kuwait, op cat.
(32)TNA, FO.93/175/002/0: 0, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of Kuwait concerning Nuclear Co-operation, 26-Jul-1969.
(33)FO371/181270, Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property, 14 November 1970 .
(34) Ibid.
(35) TNA, FO.93/175/002/0: 0, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of Kuwait concerning Nuclear Co-operation, op cat.

قائمة المصادر

Firstly: British documents (unpublished):
A) The National Archives
1) The National Archives, Foreign Office, 93/137/5c/0: 0, Air Traffic Agreement, Annexes and Exchanges of Letters - (United Kingdom : Kuwait), 21-Jun-1949
2) TNA: FO 93/137/5c/0: 0, Air Services Agreement (United Kingdom : Kuwait), 5-Sep-1950
3) TNA, FO 93/137/30/0: 0, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of Kuwait amending the Schedule to the Air Services Agreement signed at Kuwait on 19 August1962
4) TNA, FO 93/1/727A/0: 0, Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere, in Outer Space and Under Water [London version], 15 August 1963
5) TNA, FO 93/137/22/0: 0, Agreement between the Postal Administration of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Postal Administration of the State of Kuwait for the Exchange of Money Order, 29-Dec-1965.
6) TNA, FO.93/137/020/0: 0, Cultural Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Kuwait, 26-Nov-1966
7) TNA, FO 93/175/001/0: 0, Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of

Kuwait concerning the Mutual Recognition of Tonnage Certificates of Merchant Ships, 12-Dec-1967

8) TNA, FO.93/175/002/0: 0, Exchange of Notes between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of Kuwait concerning Nuclear Co-operation, 26-Jul-1969.

B) Foreign Office

1) FO371/104395, Agreements between the Ruler of Kuwait and the Darcy Kuwait Oil Company and the Kuwait Oil Company,24 May1960

2) FO371/181270, Treaty banning nuclear weapons tests in the atmosphere, in outer space and underwater, 15 August 1963.

3) FO371/181270, Cultural Agreement between the Government of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the Government of the State of Kuwait, 26-Nov-1966

4) FO371/181270, AGREEMENT BETWEEN THE POSTAL ADMINISTRATION OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE POSTAL ADMINISTRATION THE STATE OFOF KUWAIT FOR THE EXCHANGE OF MONEY ORDERS, 29-Dec-1966

5) FO371/181270, Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property, 14 November 1970 .

6) FO371/181270, Signing an agreement known as "Unlawful Seizure of Aircraft",12-Dec-1970.

Two: University theses and dissertations

١–الحياة السياسية في الكويت خلال مدة ١٩٦١ _١٩٩٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كليه الآداب والعلوم الإنسانية، جامعه آل البيت، الأردن، ٢٠١٧.

1)Political Life in Kuwait during the period 1961-1990, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Arts and Humanities, Al al-Bayt University, Jordan, 2017.

Third: books:

١–احمد البغدادي، الشيخ عبد الله سالم الصباح انساناً ورجل دولة، دار قرطاس للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٤.

٢–رجاء حسن الميناوي، الكويت التطور والبناء، دار المعتز للنشر، الكويت، ٢٠١٦.

٣–نجاة عبد القادر الجاسم، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الجزء٢، الكويت، ٢٠١٠.

1) Ahmad Al-Baghdadi, Sheikh Abdullah Salem Al-Sabah: Man and Statesman, Qurtas Publishing and Distribution House, Kuwait, 1994.

2)Raja Hassan Al-Minawi, Kuwait: Development and Construction, Al-Mu'taz Publishing House, Kuwait, 2016, p. 244.

2)Najat Abdul Qader Al-Jassem, Modern and Contemporary History of Kuwait, Part 2, Kuwait, 2010 .

Fourth: Research and Periodicals:

١–طاهر خلف البكاء ، صفحات من التاريخ السياسي لامتيازات النفط في إيران ١٩٠١–١٩٣٣ ، مجلة كلية التربية ، العدد ٣ ، ١٩٩٥.

1) Taher Khalaf Al-Bakka, Pages from the Political History of Oil Concessions in Iran 1901-1933, Journal of the College of Education, Issue 3, 1995.